دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبـــة وبعـــد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضـــافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لســـنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصـــحية للوقاية من الأمراض الســـارية، مشـــفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

شعيب شباب المويزري

يحال إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل
يوزع على الأعضاء

٢٠٢٣/٧/١٦

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً)
إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩
بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه نصها التالي:

المادة (١٥ مكرراً):

" لا يُجرى التطعيم الإجباري المشار إليه في هذا القانون إلا بتوافر الشروط التالية:

١. أن تثبت عدم جدوى الإجراءات الوقائية الأخرى الأقل تدخلاً.

٢. أن تصدر موافقة مُستنيرة قاطعة مكتوبة وموقع عليها ممن يتم تطعيمهم باللقاحات المستحدثة التي لم يسبق تواتر استخدامها، وإحاطتهم بالآثار الجانبية والمخاطر التي يمكن حدوثها نتيجة ذلك، وتصدر الموافقة ممن لهم ولاية أو وصاية على الطفل أو ممن يكون الطفل في حضانته.

٣. أن تكون اللقاحات المستخدمة آمنة بدرجة مؤكدة وفعالة لتحقيق أهداف الصحة العامة ومُجربة وفقاً للضوابط العملية المتعارف عليها عالمياً ومُجازة ومضمونة من وزارة الصحة الكويتية وأنها تتحمل المسئولية عن أية مخاطر تنجم عنها.

٤. ألا يمثل اللقاح خطورة أو ضـــرراً لمتلقيه وفقاً لحالته وتاريخه الصـــحي للكشـــف الطبي الدقيق.

٥. وفي كل الأحوال المنصوص عليها لا يجوز الاجبار على التطعيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز وضع قيود على غير المطعمين أو رافضي التطعيم.

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصـــه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً)
إلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩
بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية

كشفت جائحة كورونا " كوفيد – ١٩ " وما تلاها من متحورات عن مشكلات جمة نتيجة اللقاحات التي سارعت الشركات والمعامل إلى طرحها على الناس حتى يتجنبوا انتقال العدوى إليهم أو نقلها إلى مُخالطيهم، وحاولت الدولة والحكومات إزاء هذا المرض الداهم الذي انتشر كانتشار النار في الهشيم أن تفرض العديد من اللقاحات على شعوبها دون أن تأخذ هذه اللقاحات الوقت الكافي من التجريب للوقوف على نجاحها، لدرجة أن بعض هذه اللقاحات لم تحل دون إصابة من تلقاها بالعدوى.

ولما كانت المادة (١٢) من القانون الماثل تجعل التطعيم باللقاحات إجبارياً لفئة من السكان أو جميع السكان من أي مرض سارٍ وفقاً لمقتضيات حماية الصحة العامة ويمكن الاستعانة بأفراد الشرطة العامة في تنفيذ هذا العمل إذا اقتضت الضرورة ذلك، فإن ذلك الأمر جعل مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان " ميشيل باشيليت " تقرر أن هذا الإجبار غير مقبول وأن هناك اعتبارات حقوقية مهمة لابد من أخذها في الحسبان قبل جعل التطعيم إجبارياً، حيث لا يجب تحت أي ظرف كان إجبار الناس على تلقي اللقاح، كما يجب عدم استخدام إلزامية اللقاحات إلا لتحقيق أهداف ملحة تتعلق بالصحة العامة فضلاً عن أنه لا يجب التفكير في استخدام هذه اللقاحات التي تُعطى جبراً إلا بعد أن تفشل الإجراءات الأقل تدخلاً مثل وضع الكمامات والتباعد الاجتماعي في تحقيق الاحتياجات الصحية.

ومن اللازم والضروري أن تكون اللقاحات المستخدمة آمنة بما فيه الكفاية وفعاله لتحقيق أهداف الصحة العامة، ويتعين اتباع أسلوب أخلاقي عند عملية إعطاء اللقاح للشخص

يتمثل في شرح الممارس الطبي أو الجهة الطبية التي يتم تلقي اللقاح فيها مخاطر وفوائد ذلك اللقاح وتقديم المعلومات الكافية عنه، وأن يترك للشـــخص الوقت الكافي حتى يتخذ قراراً مستنيراً، وأن يكون على علم بشكل كامل باللقاح وبخواصه وآثاره وأعراضه الجانبية حتى يتمكن من اتخاذ قرار طوعي ومســـتنير، ويكون لديه فهم كاف للآثار الجانبية والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أو تحدث له، ومن أجل هذه الأمور التي تم عرضها جاء ذلك التعديل بإضـافة مادة جديدة تحت رقم (١٥مكرراً) تبين الشـروط الواجب توافرها حتى يتم الإجبار على التطعيم حماية للصـــالح العام ومراعاة لحقوق الإنســـان في الوقت نفسه وبصفة خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتطعيم الطفل باللقاحات المطروحة.